

156008 - لديه مال ، وأرض ، وشركة مع زملائه ويسأل عن كيفية إخراج الزكاة فيها

السؤال

أرجو مساعدتي في تحديد الزكاة بأسرع وقت ، وهذه هي المعطيات : 1- يوجد في رصيدي 3150 ريالاً تقريراً حصيلة ادخار للمكافأة الجامعية . 2- عندي أرض عرضتها للبيع مؤخراً بقيمة 45000 ريالاً ، ولم تبع حتى كتابة السؤال . 3- عندي تجارة شراكة مع اثنين من الزملاء ، تقدر حصتي بالقيمة الفعلية المصنوعية للبضاعة بستين ألف ريال . 4- كنت محدداً موعد زكاتي بالخامس والعشرين من شعبان ولكن لظروف السفر والمعطيات الجديدة هذه السنة والسابق ذكرها لم أؤد الزكاة في موعدها هذه السنة . فأرجو منك - يا شيخنا - أن تجيب على ما يلي : 1- هل على إثم في تأخير الزكاة ؟ . 2- ما الواجب على دفعه تحديداً للزكاة ؟ . 3- هل أفضل بين تجاري مع شركائي وبين أموالي الخاصة " الأرض والرصيد " . 4- ماذا أفعل لو كان رصيدي النقدي لا يكفي لتأدية الزكاة ؟ (أي : لو وجب على تأدية الزكاة لكل ما سبق ذكره لاحتاجت إلى ما هو أكثر من رصيدي المتاح) . وجزاكم الله خيراً .

الإجابة المفصلة

أولاً:

نسأل الله أن يتقبل منك صالح عملك ، وأن يوفقك ويسددك .
واعلم أن الزكاة عبادة من العبادات لم يكن لك أن تؤخرها عن موعدها إلا لعذر قاهر أو سبب شرعي يتحتم عليك معه تأخير أدائها .
قال ابن قدامة - رحمه الله - :

وتجب الزكاة على الفور ، فلا يجوز تأخير إخراجها مع القدرة عليه والتمكن منه ، إذا لم يخش ضرراً ، وبهذا قال الشافعي ...
فإن أخرها ليدفعها إلى من هو أحق بها من ذي قربة أو ذي حاجة شديدة : فإن كان شيئاً يسيراً : فلا بأس ، وإن كان كثيراً : لم يجز .
" المغني " (2 / 539) .

لذا فكان الواجب عليك المبادرة إلى إخراج زكاة أموالك ، وعدم تأخير ذلك ، فعسى الله أن يتتجاوز عنك ، وأن يغفر لنا ولك ،
ونوصيك بسرعة إخراجها ، ونرجو أن لا يكون تأخيرك للزكاة لتخرجها في رمضان ! ولتعلم أنه لا يوجد فضل لإخراج الزكاة فيه ، وقد
ذكرنا هذه المسألة في جواب السؤال رقم (13981) .

ثانياً:

تجب عليك الزكاة في مالك الذي بلغ نصاباً شرعاً وهو قيمة (595) غراماً من الفضة ، إذا مرّ عليه سنة هجرية كاملة ، فتزكي هذا
المال عند الحول مضافاً إليه الربح المتحصل من هذا المال ، وأما ما زاد في مالك بسبب آخر ، كمال الراتب ، فإنه يجعل له حول
مستقل ، والأفضل الزكاة عن المال جميعه سواء زاد بسبب الأصل أو بغير سببه - وتفصيل ذلك تجده في أجوبة الأسئلة (100570)
و (50801) و (93414) - ، وقيمة الزكاة : ربع العشر .
وإذا اخترت الزكاة عن جميع مالك : فيكون تفصيلها كالآتي :

أ. زكاة مبلغ (3150) ريالاً هو: 78 ريالاً و 75 هللة .

ب. زكاة نصبيك في التجارة مع أصدقائك : على كل ألف ريال خمس وعشرون ريالاً ، لكن لا تتحسب قيمة البضاعة المصنوعية بل قيمتها السوقية وقت حلول الزكاة ، كما قد بيَّناه في أجوبة عديدة ، وانظر - مثلاً - ([65722](#)) و ([104066](#)) .

ج. لا زكاة عليك في قيمة الأرض إذا كانت غير معدَّة للتجارة ، وأما إن كنت تبيع وتشتري في الأرضي وهذه الأرض جزء من تجارتك : فعليك أن تزكي عن قيمتها السوقية وقت حلول وقت الزكاة وهو الخامس والعشرين من رمضان ، ولا يشترط بيعها لتجب الزكاة فيها بل يكفي اتخاذك لها سلعة للتجارة بها ، وتزكي قيمتها على كل ألف ريال خمساً وعشرين ريالاً .
وانظر أجوبة الأسئلة ([32715](#)) و ([67594](#)) و ([105334](#)) - مهم - .

ثالثاً:

لا داعي للفصل بين تجارتكم مع شركائكم وأموالكم الخاصة في الزكاة ، بل يكفي إضافة ما لكم من مال خاص وتجارة خاصة على ما تملكون شراكة مع غيركم ، وتزكي الجميع .

رابعاً:

إذا كنت لا تملك نقوداً تخرجها زكاةً عن تجارتكم وأرضاً : فإنها تكون ديناً عليك تؤديه عند الميسرة ، ويجوز لك أن تفترض لأداء الزكاة من غير إيجاب .

سئل علماء اللجنة الدائمة :

شخص يملك أرضاً تقدر قيمتها مثلاً مائة ألف ريال ، وهي للتجارة ، وحال عليها الحول ، وصاحبها لا يملك سواها ؛ فهل له الاستقرار على من الناس ليذكرها أو يذكرها بعد بيعها لما مضى من الأعوام ، كما يقول بعض الناس ، فإذا دفع الزكاة بعد البيع لعدة أعوام كيف يعين قيمتها لكل عام لتفاوتها في كل وقت وآخر ؟ .

فأجابوا :

يقوم هذه الأرض عند كل حول فإذا كان عنده من النقود ما يكفي لإخراج الزكاة في كل سنة : أخرجها ، وإن لم يكن عنده شيء يذكرها به : فلا يجب عليه أن يفترض لإخراج الزكاة ، وإذا افترض وأخرجها : جاز ذلك ، وإذا لم يفترض : تبقى الزكاة في ذمته ويخرجها عن الأعوام الماضية إذا باع الأرض أو تيسر له مال يذكرها منه .

الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الشيخ عبد الله بن غديان .
"فتاوي اللجنة الدائمة" (327 / 9) .

وانظر جواب السؤال رقم ([47761](#)) .

والله أعلم